

أجود التقريرات

[295] البحث المذكور الى ان تقابل الاطلاق والتقييد انما هو تقابل العدم والملكة

وان امتناع التقييد يساوق امتناع الاطلاق وتوهم ان انقسام المكلف إلى المطيع والعاصي انما هو من الانقسامات اللاحقة للخطاب المتأخرة عنه فيكون انحفاظ الخطاب في كلا التقديرين من باب نتيجة الاطلاق مدفوع بان الانقسام المذكور وان كان من الانقسامات اللاحقة الا ان محل الكلام هو الاطلاق بالاضافة الى منشأ انتزاع هذين العنوانين اعني به الفعل والترك ومن الواضح ان الانقسام بالاضافة إلى حالتى الفعل والترك ليس من الانقسامات اللاحقة غير القابلة للحاظ الحاكم بداهة انه لا بد له من ان يلاحظ حال الخطاب حالتى الفعل والترك ليكون خطأ به بعثا الى احد التقديرين وزجرا عن الآخر فظهر مما ذكرناه ان حال الخطاب بالاضافة الى حالتى كون المكلف فاعلا وتاركا كحال (2) حمل الوجود أو العدم على المهية فكما لا يعقل ان تكون المهية المقيدة بالوجود أو

_____ - لا مستحيل وقد اشرنا آنفا الى انه لا ملازمة بين استحالة التقييد واستحالة الاطلاق اصلا وعلى ذلك فانحفاظ الخطاب في تقدير مالا مناص عن استناده الى التقييد أو الاطلاق اللحاظيين بالاضافة الى ذلك التقدير وليس للقسم الثاني والثالث من انحفاظ الخطاب في تقدير ما موضوع اصلا (ثم لا يخفى) انه لا دخل لهذه المقدمة في اثبات صحة الترتب بل قوامه انما هو بما سيجيئ من ان الخطابين وان كانا فعليين في زمان واحدا لا أنه لا تدافع بينهما بوجه اصلا لان خطاب الاله لا يقتضى الوجود الاله من دون تعرض له الى وجود شئ آخر وعدمه على تقدير عصيانه وتحقق ترك الاله في الخارج كما ان خطاب المهم لا يقتضى ترك الاله لا نه موضوعه وشرطه وانما يقتضى وجود المهم على تقدير ترك الاله في نفسه ومع قطع النظر عن طلب المهم فكل من الخطابين يقتضى شيئا اجنبيا عما يقتضيه الاخر فلا تنافى بين فعليتهما اصلا وسيجيئ لذلك مزيد توضيح انشاء الله تعالى. 2 - لا يخفى ان حمل الوجود أو العدم على الماهية عبارة عن الاخبار عن اتصاف المهية في الخارج بالوجود أو بالعدم فكما ان معروض الوجود أو العدم انما هو نفس الماهية التي هي في ذاتها ليست إلا هي والوجود والعدم خارجان عن ذاتها وذاتياتها كذلك موضوع القضية التي حمل فيها الوجود أو العدم على المهية هي نفسها ايضا فان الحكاية انما هي على طبق الواقع والمحكى عنه وهذا بخلاف طلب الشئ الملحوظ تقيده بشئ أو عدم تقيده به ولو كان ذلك الشئ وجود متعلق الطلب أو عدمه نعم الطلب انما يتعلق بنفس الطبيعة التي هي في نفسها لا مطلوبة ولا غير مطلوبة فتكون بتعلق الطلب - (*)
